مستجدات هيئات الرقابة الشرعية في الكويت

(دراسة استكشافية تحليلية)

إعداد
محمد عبد الهادي مرزوق العازمي
باحث دكتوراه في جامعة اليرموك بالأردن

موجز عن البحث

استهدف هذا البحث دراسة مستجدات هيئات الرقابة الشرعية بدولة الكويت، حيث عرف بهيئات الرقابة الشرعية ووضح مهامها وتأصيلها الشرعي والدور الذي تلعبه في دعم الصناعة المالية الإسلامية بدولة الكويت، ثم بين البحث نشأة وواقع تلك الهيئات والنماذج المختلفة لحوكمتها والصادرة عن الجهات الإشرافية بدولة الكويت، وختم البحث بمستجدات هيئات الرقابة الشرعية وتحليلها، وقد استخدم البحث عدة مناهج هي الاستقرائي والاستكشافي والتحليلي وذلك في سبيل الوصول إلى النتائج المرجوة، وقد بينت من خلال هذا البحث ماهية الحوكمة، وأركانها وخصائصها وقواعدها وحكمها ، والتأصيل وأوضحت أثر تلك الحوكمة عليها، و للحوكمة عموما ولحوكمة منظومة الرقابة الشرعية وعلى المؤسسات المالية في الكويت .

وقد خلصت الدراسة إلى: أن للحوكمة أثارعلى أداء المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، ومشروعية الحوكمة ومبادئها ، لا سيما

حوكمة الرقابة الشرعية ، وأن لها تطبيقات في الكويت .

الكلمات المفتاحية: (الرقابة الشرعية، هيئات الرقابة الشرعية، مستجدات الرقابة الشرعية، التدقيق الشرعي، المؤسسات المالية الإسلامية، قوانين محلية، هيئة أسواق المال).

Developments Of Sharia Supervisory Bodies In Kuwait
(Analytical Exploratory Study)

Mohammed Abd Al-Hadi Marzouq Al-Azmi
PhD researcher at Yarmouk University, Jordan

E-mail: aboabdallah078@gmail.com

Abstract:

This research aimed to study the developments of the Sharia supervisory bodies in the State of Kuwait, as it defined the Sharia supervisory bodies and clarified their functions and legal foundation and the role they play in supporting the Islamic financial industry in the State of Kuwait, then the research showed the emergence and reality of these bodies and the different models of their governance

issued by the supervisory authorities in the State of Kuwait. The research has used several approaches, which are inductive, exploratory and analytical, in

order to reach the desired results

The system of Sharia control and on financial institutions, in addition to stating the extent of its application to financial institutions in Kuwait.

The study concluded: that governance has implications for the performance of institutions that work in accordance with the provisions of Islamic Sharia, as well as the legitimacy of governance and its principles, especially the governance of Sharia control, and that it has applications in Kuwait.

Key words: Sharia Supervision, Sharia Supervisory Bodies, Developments In Sharia Supervision, Sharia Audit, Islamic Financial Institutions, Local Laws, Capital Markets Authority.

المقدمة

الحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد شهد ميدان هيئات الرقابة والشرعية بدولة الكويت العديد من المستجدات، حيث صدرت تعليمات خاصة بشأن حوكمة الرقابة والتدقيق الشرعي على المؤسسات المالية الإسلامية، وجاءت قوانين محلية، لتنشئ هيئات رقابة شرعية عليا في الجهات الإسلامية، كما ظهرت مستجدات ومسائل أخرى نتيجة تغير أو تطور اللوائح والقوانين المنظمة لعمل هيئات الرقابة الشرعية، الأمر الذي يستدعي دراسة المستجدات. ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على مستجدات هيئات الرقابة الشرعية بدولة الكويت وذلك من خلال التعرف على اللوائح والقوانين المنظمة لعمل هيئات الرقابة الشرعية ودراسة واقعها، استكشاف النماذج المختلفة لحوكمة هيئات الرقابة الشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية.

أهمية الدراسة:

تعد دولة الكويت بيئة حضانة للصناعة المالية الإسلامية فقد اهتمت بالمؤسسات المالية الإسلامية منذ عقود وكان لها السبق في الإسهام وتطوير حوكمة الرقابة الشرعية، ولتعدد تجارب الحوكمة لهيئات الرقابة الشرعية في دولة الكويت وكونها أكثر دول المنطقة التي تحتوي على شركات إسلامية مدرجة في سوق الأوراق المالية ولديها هيئات رقابة شرعية.

مشكلة الدراسة:

أجابت الدراسة عن السؤال الرئيس و هو: ما مستجدات هيئات الرقابة الشرعية في الكويت.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف باللوائح والقوانين المنظمة لعمل هيئات الرقابة الشرعية واستكشاف النماذج المحتلفة لحوكمة هيئات الرقابة الشرعية وتحليل نلك المستجدات للوصول إلى نتائج الدراسة.

الدراسات السابقة:

دراسة عيسى (٢٠١٩)[١] ، بعنوان: "الحوكمة وتطبيقاتها على التدقيق والرقابة الشرعية دراسة تأصيلية فقهية (الكويت أنموذجا).

بينت هذه الدراسة ماهية الحوكمة وأركانها وخصائصها وقواعدها وحكمها ، والتأصيل ، وأوضحت أثر تلك الحوكمة عليها ، الشرعي للحوكمة عموماً ، ولحوكمة منظومة الرقابة الشرعية وعلى المؤسسات في المالية ، بالإضافة إلى بيان مدى تطبيقها على المؤسسات المالية في الكويت ، وتناولت الدراسة تعريف الحوكمة وبيان خصائصها وقواعدها وحكمها ومشروعية حوكمة التدقيق والرقابة الشرعية وأثرها على المؤسسات بالإضافة لتناولها تطبيقات الحوكمة على التدقيق والرقابة الشرعية في الكويت .

وقد خلصت الدراسة إلى : أن للحوكمة أثار على أداء المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، ومشروعية الحوكمة ومبادئها ، لا سيما حوكمة الرقابة الشرعية ، وأن لها تطبيقات في الكويت .

---

(١) عيسى، داود سلمان ، (٢١٠٩) ، الحوكمة وتطبيقاتها على التدقيق والرقابة الشرعية – دراسة تأصيلية فقهية (الكويت أنموذجاً) أطروحة دكتوراه ، الجامعة الأردنية ، الأردن.

دراسة ذياب، (٢٠١٦)[١]، بعنوان: " الرقابة الشرعية على المؤسسات المالية (الكويت أنموذجا)"

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بدولة الكويت، حيث اهتمت بتلونات جهاز الرقابة الشرعية والأسس الموضوعية لاختبار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، كما بينت الوضع الإداري والواقع العملي لهيئات الرقابة الشرعية بدولة الكويت.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المؤسسات المالية الإسلامية في الكويت تشهد حالة من حالات التقدم والتطور وأن الجهود واضحة من أجل ضبط العمل المصرفي في المصارف الكويتية والمؤسسات المالية الإسلامية.

إضافة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتركز على مستجدات هيئات الرقابة الشرعية في القطاعات المالية الإسلامية المحتلفة بدولة الكويت وذلك في ضوء التعليمات والقوانين الصادرة عن الجهات الإشرافية وما استجد من مسائل شرعية بهذا الشأن ضمن حدود زمانية و هي ما بين ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، و الوصفي أو المنهج التحليلي حيث راجعت الدراسة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، فتم استقراء مفردات البحث في المصادر الحديثة و وصف المستجدات المعاصرة المتعلقة بهيئات

(١) الذياب، محمد طارق، (٢٠١٦)، الرقابة الشرعية على المؤسسات المالية (الكويت أنموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

الرقابة الشرعية و تحليل تعليمات الحوكمة الصادرة بشأن هيئات الرقابة الشرعية في الكويت مع بيان أهم التطويرات التاريخية التي صَحِبت ظهور هيئات الرقابة الشرعية وانتشار الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

المبحث الأول
مفهوم هيئات الرقابة الشرعية
مهامها، أهميتها، تأصيلها الشرعي

أولاً: مفهوم هيئات الرقابة الشرعية

لغة: الهيئة هي الجماعة من الناس يعهد إليها بعمل خاص[١] والرقابة من رقب بمعنى حرس والرقيب الحارس ورقيب القوم هو الذي يشرف على مرقبة ليحرسهم فيكون بمعنى الحراسة[٢] والشرعية نسبة إلى الشرع والشرع في اللغة البيان والإظهار وهو ما شرعه الله لعباده من الدين[٣] وقيل هي الالتزام بالعبودية[٤] ومما يستفاد من التعريفات اللغوية هو أن هيئة الرقابة الشرعية هي جماعة من الناس يشرفون ويحرسون على الالتزام بما شرع الله فهم مستأمنون على بيان حكم الله سبحانه وتعالى.

اصطلاحًا: لهيئة الرقابة الشرعية عدة تعريفات سوف نستعرض هذه التعريفات والتي صدرت من أهم الجهات والمؤسسات المالية على النحو التالي:

أ- عرفت تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية للبنك المركزي الكويتي هيئة الرقابة الشرعية بالجهاز المستقل من الفقهاء والمتخصصين في فقه المعاملات، يقوم على الإشراف على معاملات وأنشطة ومنتجات البنك، والتأكيد من أنها متفقة مع أحكام ومقاصد الشرعية الإسلامية[٥].

---

(١) مصطفى، إبراهيم، المعجم الوسيط، ص ١٠٠٢، مادة هاء، ط المكتبة الإسلامية، استانبول، تركيا.

(٢) الحسيني، محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، ٢/ ٥١٣ ، دار الهداية.

(٣) الصحاح، اسماعيل بن حماد الجواهري، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، مادة شرع ١٢٣٦.

(٤)الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ص١٦٧.

(٥) تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية، ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٦.

ب-وعرفتها هيئة أسواق المال بأنها هيئة مستقلة من المتخصصين في فقه المعاملات لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة تعينهم الجمعية العامة أو اجتماع الشركاء للشخص المرخص له بمزاولة أنشطة الأوراق المالية وقلة أحكام الشريعة الإسلامية ليقوم بالمهام (المنوطة به) وهي مذكورة بالمادة (٢ – ٢ – ٨) من أحكام اللائحة.[١]

ج-وجاء تعريف هيئة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لهيئة الرقابة الشرعية بأنه جهاز مستقل من الفقهاء والمتخصصين في فقه المعاملات ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون على المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكيد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة[٢].

د-وقد عرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية هيئة الرقابة الشرعية بأنه كيان متخصص تعينه مؤسسة خدمات مالية إسلامية للقيام بمهام الإشراف على نظم الضوابط الشرعية وتطبيقاتها.[٣]

ويتضح من استعراض هذه التعريفات عدة أمور وهي كالتالي:

- اتفقت التعريفات السابقة بأنها جهاز مستقل و جهة متخصصة بفقه المعاملات باستثناء مجلس الخدمات الذي لم يذكر التخصص.

---

(١) اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال، الكتاب الأول، التعريفات، هـ ١.

(٢) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ص١٠٤٦، ٢٠١٥، البحرين.

(٣) مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) معيار رقم (٩)، ٢٠٠٩، ص٤٧.

- واتفقت التعريفات السابقة بالوظيفة الرئيسية لهيئة الرقابة الشرعية وهي الإشراف على المؤسسة للتأكد بأنها متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية باستثناء هيئة أسواق المال.

-جاء في تعريف هيئة أسواق المال تحديد أقل عدد من أعضاء الهئة وهي ثلاثة وطريقة تعينهم من قبل الجمعية العامة إن كانت شركة مساهمة أو الشركاء المرخص لهم إن كانت شركة خاصة بمزاولة أنشطة الأوراق المالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

-جاء في تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة تفصيل في ذكر مهام الهيئة من توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من إلتزامها بأحكام ومبادئ الشرعية الإسلامية.

كما ذكرت في التعريف أن فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة.

- وبناء على هذه التعريفات يتأكد لدينا أهمية وجود العناصر التالية في التعريف، أولا: أنها جهاز مستقل، ثانيا: أن أعضائها متخصصون في فقه المعالملات، ثالثاً: عدد الأعضاء لا يقل عن ثلاثة، رابعاً: تعينهم الجمعية العامة لضمان إستقلالهم، خامساً: أن الوظيفة الأساسية للهيئة توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، سادساً: أن فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة المالية الإسلامية.

ثانياً: أهمية هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية

تعد هيئات الرقابة الشرعية من أهم عناصر الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية والتي يعتبر وجودها ضرورة، فهي الجهة التي تضمن في سير عمل المؤسسة

لأحكام ومقاصد الشريعة، وهي الأساس الذي يدعم ثقة المتعاملين مع هذه المؤسسات ويُشعر الجمهور بالارتياح في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

كما تشكل هيئات الرقابة الشرعية أحد الفوارق الرئيسية والتي تميز عمل المؤسسات الإسلامية عن غيرها من المؤسسات التقليدية[1]، حيث تعتبر الهيئة الشرعية جهة تشريعية تختص بإصدار الفتوى والقرارات فيما يعرض عليها من مسائل، ثم إن إنشاء هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية تعد مسألة قانونية حيث أن معظم المؤسسات المالية الإسلامية تنص في أنظمتها الأساسية ولوائحها الداخلية على أن معاملاتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ولا يمكن تطبيق ذلك إلا من خلال هيئة متخصصة تحرص على تطبق أحكام الشريعة الإسلامية وتعلن وتصادق على عمليات المؤسسة.[2]

وأخيراً لا يمكن تصور مؤسسة إسلامية بلا هيئة رقابة شرعية تحميها من الانحراف عن المسار الشرعي حتى لا تخرج عن المباح ويتأكد ذلك مع وجود مستجدات ونوازل شرعية بل وتعقّد وتداخل المعاملات المالية وصورها التجارية بالإضافة إلى توسع في أنواع جديدة من العقود والمعاملات المالية.

ثالثاً: مهام و وظائف هيئات الرقابة الشرعية

١- توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

---

(١) القطان، محمد، الرقابة الشرعية الفاعلة في المصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد في جامعى أم القرى، ١٤٢٥ه، ص٧.

(٢) العياشي، فداء، الرقابة الشرعية ودورها في ضبط أعمال المصارف الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ص٨.

٢- فحص مدى الاتزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها، ويشمل ذلك الفحص العقود، والاتفاقات، والسياسات، والمنتجات، وعقود التأسيس والنظام الأساسي، والقوائم المالية، والتقارير وخاصة تقارير المدقق الداخلي (والخارجي) وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي.[١]

٣- التأكد من وجود نظام رقابي داخلي سليم يضمن أحكام الشريعة الإسلامية طبقًا لما تقره الهيئة للمؤسسة، وعلى الهيئة أن تقوّم فاعلية نظام الرقابة الموجود.[٢]

٤- تكوين وإبداء الرأي حول مدى التزام المؤسسة بالشرعية وإعلانه أمام الجمعية العامة للمؤسسة وفي تقريرها السنوي.[٣]

٥- تقديم البدائل الشرعية للمنتجات التقليدية المخالفة للشريعة الإسلامية ووضع المبادئ الأساسية لصياغة تعاقداتها ومستنداتها، والإسهام في تطويرها لإثراء تجربة المؤسسة المالية في هذا المجال.

٦- اعتماد حساب الوفاء الزكوي للمؤسسة المالية الإسلامية ومن الملاحظ أن هذه المهام لها في صناعة الرقابة الشرعية أكثر من عشرين سنة، هذا وقد مر على هذه الصناعة الكثير من التغير والتطوير بما لا يتناسب مع بقاء المهام على حالها دون تطوير أو تعديل.

فعند وجود تجربة جديدة للرقابة الشرعية فأنه يلاحظ إناطة مهتمي الفتوى والتدقيق

---

(١) معار الضبط (١) فقرة (٢)، معيار الضبط (٢) فقرة (٣)، مرجع سابق.

(٢) مشعل، عبد الباري، إجراءات التدقيق الشرعي ومفاهيمه ونظمه، إدارة وتنفيذ معهد الدراسات المصرفية، ٢٠١٩، ص١١٦.

(٣)معيار الضبط (٢) فقرة (٥)، مرجع سابق.

لهيئة الرقابة الشرعية ويعد ذلك مقبولاً إلى حد ما، بينما تتميز تجارب الدول ذات الباع الطويل في المالية الإسلامية بالفصل بين مهتمي الفتوى والتدقيق ويعد ذلك نتيجة طبيعية للتطور في مفاهيم الحوكمة والفصل بين الوظائف المتعارضة.

رابعاً: التأصيل الشرعي لعمل هيئات الرقابة الشرعية وتكييفها الفقهي

يُعتبر عمل هيئات الرقابة الشرعية من الأصول الأساسية والمبادئ والقواعد العامة في الشريعة الإسلامية الداعية إلى تحكيم شرع الله سبحانه وتعالى ومنها قول الله تعالى: ﴿**وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ**﴾[1] و قوله: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ**﴾[2] ولا شك أن عمل هيئات الرقابة الشرعية هو إنزال الحكم الشرعي على أعمال المؤسسات الإسلامية فيما يعرض عليها من مسائل، ثم مراقبة المؤسسة والإشراف عليها للتأكد من الالتزام الشرعي وهذا ما كان يفعله رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من مراقبة الأسواق والإشراف عليها، فقد كان يمر على السلع ويتحقق منها ويصحح مخالفاتها ويزجر مرتكبيها، فعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مر على صبرة من طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً فقال من غش فليس منا"[3] كما استعمل النبي – صلى الله عليه وسلم – الصحابة في الإشراف على الأسواق، ومنهم سعيد بن سعيد بن العاصف وعمر بمن الخطاب[4]، وقد امتد عمل النبي – صلى الله عليه وسلم – ليشمل تصحيح العقود والمعاملات، فعن ابن

---

(١) سورة المائدة، (٤٩).

(٢) سورة النساء، (٦٥).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإيمان باب قول النبي صللا الله عليه وسلم "من غشنا فليس منا" (١/ ٦٩) رقم (٤٣).

(٤)الحلبي، علي بن برهان الدين، السيرة الحلبية في سيرة الأمين والمأمون، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٠هـ، ط ٣/ ٤٢٤.

عمر رضي الله عنهما أنه سأل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إني أبيع الإبل بالبقيع فأبيع بالدنانير وآخذ بالدراهم فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم– لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكم شيء[١]"، وقد اهتم الخلفاء الراشدون بمراقبة الأسواق وتفقد أحوال الناس فيها وكانوا يحذرون الناس من أبواب الربا ومخالفة شرع الله تعالى ومنهم عمر بن الخطاب القائل: "لا يبيع في سوقنا إلا من تفقه في الدين"[٢]، وهذا يشبه عمل هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

ومن الأدلة على وجوب تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية القواعد الفقهية ومنها "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب" وقاعدة للوسائل أحكام المقاصد، ولا يتصور ضمان المؤسسة الإسلامية بالشرع إلا مع وجود هيئة رقابة شرعية.

تكييف عمل هيئات الرقابة الشرعية:

يكييف بعض العلماء[٣] عمل هيئة الرقابة الشرعية بأنه إفتاء حيث تقوم الهيئة بمهمة الإفتاء من خلال الرد على استفسارات إدارة المؤسسة وبذلك تشبه دور المفتي وأضاف بعضهم على وصف الإفتاء أنه ملزم[٤] ويرى البعض أنه نوع من الحسبة[٥]، أو هي من قبيل الوكالة[٦] حيث تنوب الهيئة عن مقام العملاء والمساهمين في الرقابة على أموالهم

(١) أبو داوود في سننه باب اقتضاء الذهب من الورق، رقم ٣٣٥٤.

(٢) سنن الترمذي، كتاب الصلاة باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ١/ ٦١٥، رقم ٤٨٧.

(٣) الصلاحين، عبد المجيد محمد، هيئات الفتوى والرقابة الشرعية ودورها في المصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المؤسسات المالية معالم الواقع وآفاق المستقبل، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، ٧-٩ ربيع الآخر ١٤٢٦هـ، ص٢٥٢.

(٤) حمزة، عبدالكريم حماد، نزيه حماد، القرة داغي.

(٥) حمد فؤاد الدين، بهجة، نحو معايير للرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ٢، ص٤٨.

(٦) القطاف، محمد، الرقابة الشرعية في المؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، دار النهضة، ط١،ص١٨٤، ٢٠٠٤.

واستثماراتهم ويكييف بعض الباحثين عمل هيئات الرقابة الشرعية بأنه إجارة خاصة على تقديم المشورة والإشراف الشرعي.[1]

هذا وقد يلاحظ على هذه التكييفات عدة مآخذ، فالإفتاء غير ملزم للمستفتي شرعاً بالاضافة إلى وجود مهام أخرى منوطة بهيئة الرقابة الشرعية وأما تكييف الحسبة فإن وظيفة المحتسب وظيفة عامة يتم تعيينه من قبل الإمام أو من ينوب عنه بخلاف أعضاء الهيئة التي تعينهم الجمعية العامة وما يؤخذ على تكييف الوكالة أنها عقد جائز لكل من الطرفين حق الفسخ دون الرجوع إلى الآخر وهذا ما لا يحق للمؤسسة فعله مع هيئة الرقابة الشرعية بعد اجتياز الجمعية العامة لهم، وأما تكييف عمل الهيئة كونه إجارة فإن رأي الأخير غير ملزم بخلاف رأي وقرارات الهيئة الشرعية التي تعد ملزمة، كما أنه هناك رقابة شرعية تعمل تبرعاً ولا تأخذ أجراً[2].

وبعد استعراض التكييفات السابقة و كونها تتشابه مع بعض توصيفاتها وتختلف في جوانب أخرى، فإن الصحيح عدم إلحاقها بهم طالما اختلفت في أحد خصائص التكييف ولذلك فيمكن اعتبار عمل هيئات الرقابة الشرعية بالعقد المستقل الذي يقوم فيه أعضاء الهيئة بالرقابة والإشراف والإفتاء وتقديم المشورة كما يقوم بمهام أخرى يجمع بينمها للوصول إلى تحقيق الالتزام الشرعي للمؤسسة والمحافظة على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وهذا ما يختلف عن التكييفات السابقة بالجميع ما بين أكثر من وظيفة وهو ما يحتم علينا اعتباره عقد مستقل جديد يجمع بين خصائص من عدة عقود.

(١) القري، حمد علي، الاختصاص القانوني والحماية الجنائية للهيئات الشرعية، ص٧، ٢٠٠٣.

(٢) هيئة الرقابة لمصرف دبي، أشار إليه حمد القطان، ص٢٥٥.

المبحث الثاني
اللوائح والقوانين
المنظمة لعمل هيئات الرقابة الشرعية بدولة الكويت

١ – بنك الكويت المركزي

تعد هيئة الرقابة الشرعية من أهم مكونات نموذج الحوكمة الشرعية وتعززت مكانتها في تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن بنك الكويت المركزي "التعليمات"، وتركز التعليمات على هيئة الرقابة الشرعية وما تلعبه من دور محوري كجهة فتوى تكون قراراتها إلزامية للبنك إضافةً إلى أنها تبدي رأيها بشكل سنوي في تقريرها فيما إذا كانت معاملات البنك وعقوده وأعماله متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعلى الرغم من أن هذه المسؤولية هي عينها التي كانت مناطة بها في تعليمات ٢٠٠٣، إلا أن التطور الحاصل في تعليمات ٢٠١٦ هو في تعزيز مفاهيم الحوكمة بالاعتماد على أعلى مبادئ الحوكمة ومواكبة أفضل الممارسات المهنية كمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية وتعليمات الحوكمة الشرعية الصادرة عن بنكي ماليزيا وسوريا المركزيين.[١]

وتكون الهيئة مسؤولة عن كل قرارتها وآرائها المتعلقة بالقضايا الشرعية[٢]، ويجب عليها أن تؤدي دور الإشراف على القضايا الشرعية المتعلقة بأنشطة البنك وعملياته ويتم تحقيق ذلك من خلال إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، كما أن هيئة الرقابة الشرعية مطالبة بالإفصاح بمعلومات كافية عن مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية

(١) الناهض، عبد العزيز– صوالحي، يونس، دراسة وتحليل تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، مجلة الإسلام في آسيا، الجامعة الإسلامية العالمية الماليزية، العدد ١٥، ٢٠١٨.

(٢) يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية والمحاسبة الكاملة في جميع جوانب الحوكمة للبنك.

وذلك في التقرير السنوي للبنك والذي تبدي فيه رأيها في المعاملات التي أجراها البنك ومدى التزام الإدارة بالفتاوى والقرارات التي صدرت عنها[1]، وجاءت التعليمات بتطوير لآليات عقد الاجتماعات كعقدها عبر وسائل الاتصال الحديثة واعتماد آلية لإصدار القرارات المستعجلة بالتمرير وجوازية تعيين عضو تنفيذي للهيئة وتحديد سقف أعلى لعدد الهيئات الشرعية التي من الممكن أن يشغلها شخص واحد وهو ثلاث عضويات[2]، إضافةً لتوضيح دقيق لمهام أمانة الهيئة الشرعية وآلية إنهاء خدمات عضو الهيئة، وتضمنت التعليمات توضيحاً لمبدأ استقلالية عضو هيئة الرقابة الشرعية عن المؤسسة من ناحية عدم وجود أقارب من الدرجة الأولى أو ملكية بنسبة تفوق ٥٪ من أسهم المؤسسة أو أي صلات عائلية بكبار التنفيذيين مع توضيح طبيعة الأتعاب بأنها غير مرتبطة بنتائج معينة أو يتم تسلم أي أتعاب من الشركات التابعة، فيما تعد من أبرز مهامها إبداء الرأي الشرعي الذي تراه هيئة الرقابة الشرعية في معاملات البنك ومراجعة واعتماد نماذج العقود والاتفاقيات والعمليات والنظر في عقد تأسيس البنك ونظامه الأساسي واللوائح والسياسات والتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية والتأكد

(١) يجب أن يحتوي التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية والذي يعرض على الجمعية العامة للبنك على ما يلي: عنوان التقرير والجهة التي يوجه إليها (المساهمون)، نطاق عمل الهيئة، رأي الهيئة، الإفصاح عن المخالفات لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من جانب إدارة البنك، عدد الاجتماعات المنعقدة سنوياً، وكذلك عدد مرات حضور أعضاء الهيئة للاجتماعات كل على حدة وذلك في التقرير السنوي للبنك، تاريخ التقرير، توقيع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

(٢) تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية، بنك الكويت المركزي، الفصل الثالث، المحور الثالث، ص١٥، ٢٠١٦.

من تجنيب المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وصرفها في وجوه الخير، كما يجب عليها التأكد من توزيع المصروفات والأرباح وتحميل الخسائر قد تم طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، والتأكد من حساب الزكاة.

ويشير مبدأ الكفاءة والملاءمة في تعليمات بنك الكويت المركزي المذكورة آنفـًا إلى وجود مهارات عالية في الفقه وأصوله لعضو هيئة الرقابة الشرعية مع وجود خبرة عملية لا تقل عن خمس سنوات في مجال الرقابة الشرعية وذلك تحقيقـًا للخبرة العملية، كما يجب على عضو الهيئة الإلمام الكافي بالإطار القانوني والرقابي لبنك الكويت المركزي، ويتوجب عليه أيضـًا معرفة جيدة باللغة العربية واستيعاب الجوانب الفنية والآثار الاقتصادية للخدمات والمنتجات المالية الإسلامية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، وفي سبيل الحفاظ على كفاءة وملائمة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، فيتعين على مجلس إدارة البنك إجراء تقييم سنوي لأداء أعضاء هيئة الرقابة الشرعية. وينبغي على أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في البنك المحافظة على سرية المعلومات التي يقدمها البنك ويشمل ذلك المعلومات المتعلقة بالمنتجات والخدمات والمذكرات الداخلية التي يعدها البنك والحرص على عدم إفشاء الأسرار الخاصة بمعاملات ومنتجات البنك الذي يعمل به، فيما يشير مبدأ التناسق إلى ضرورة توافق أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في تقديم الآراء والفتاوى المقدمة للبنك[1].

(١) تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية، بنك الكويت المركزي، الفصل الثالث، المحور الثالث، ص١٥-١٨، ٢٠١٦.

٢- هيئة أسواق المال

قامت هيئة أسواق المال بإصدار القرار رقم (٧٣) لسنة ٢٠١٨ بشأن منظومة الرقابة الشرعية لدى الأشخاص المرخص لهم بمزاولة أنشطة الأوراق المالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والذي يعد البنية الأساسية للحوكمة الشرعية لهيئة الرقابة الشرعية في نموذج هيئة أسواق المال، وأتت هذه التعليمات بتعريف هيئة الرقابة الشرعية وطبيعة العلاقة مع كل من التدقيق الشرعي الداخلي ومكتب التدقيق الشرعي الخارجي، ومثلت التعليمات نقلة نوعية ورؤية جديدة للجهة الإشرافية بالدور المناط والمطلوب من هيئة الرقابة الشرعية، وهي من العناصر الاختيارية التي بالإمكان اعتماد تعيينها أو الاكتفاء باعتماد معايير شرعية، وبحسب القرار المذكور آنفاً فإن هيئة الرقابة الشرعية تعرف بأنها هيئة مستقلة من المتخصصين في فقه المعاملات لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة تعينهم الجمعية العامة أو اجتماع الشركاء للشخص المرخص له بمزاولة أنشطة الأوراق المالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتختص هيئة الرقابة الشرعية في حال تعيينها[1] بمراجعة الهياكل الاستثمارية والمنتجات وصيغ العقود وتطويرها وكافة المستندات والإجراءات والمنتجات الجديدة وإصدار القرارات في مدى موافقتها للمعايير الشرعية، أو إصدار الفتاوى والقرارات والضوابط الشرعية المناسبة لها عند الحاجة، إضافة لمراجعة السياسات والإجراءات لمنتجات وأنشطة الشخص المرخص له بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية الرد على كافة الاستفسارات التي تبديها الشركة التي تنشأ عن مباشرة الأعمال والخاصة بتفسير أو تطبيق المعايير الشرعية، وتقدم الهيئة تقريراً سنوياً

(١) مادة ٢-٢-٨، الفصل الثاني، الكتاب الخامس، اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال، دولة الكويت، ٢٠١٥.

للجمعية العمومية بالمهام المذكورة سالفاً.

ويتضح من النظر إلى مهام هيئة الرقابة الشرعية والمشار إليها في القرار رقم ٧٣ لعام ٢٠١٨ عدم إبداء رأيها في مدى التزام الشخص المرخص له بأحكام الشرعية الإسلامية وهو ما يعد نقلة نوعية في مجال الحوكمة الشرعية بالفصل بين الفتوى والتدقيق على الفتوى، حيث إنهما وظيفتان متعارضتان يلزم بحسب مبادئ ومعايير الحوكمة الفصل بينهما، وتجدر الإشارة إلى أن الشخص المرخص له بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية هو ملزم ومسؤول قانونياً بحسب الكتاب الخامس من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بتحديد المعايير الشرعية التي يلتزم بتطبيقها، وتتولى هيئة الرقابة الشرعية مهمة تفسير المعايير الشرعية[١]، ويلتزم الشخص المرخص له بإخطار هيئة أسواق المال بالمرجعية المتبعة للمعايير الشرعية واجبة التطبيق[٢]، كما أن تعيين هيئة الرقابة الشرعية هو أمر اختياري وليس إلزاميا، إذ لا يتوجب على الأشخاص المرخص لهم[٣] تعيين هيئة رقابة شرعية، بينما يتوجب عليهم اعتماد معايير شرعية والإفصاح عنها. وبإمكان مكتب

(١) مادة ٢-٢-٩، الفصل الثاني، الكتاب الخامس، اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال، دولة الكويت، 2019.

(٢) وفي حالة عدم التزام الشخص المرخص له بالمعايير الشرعية، فإنه يلتزم بتضمين تقريره الدوري بأسباب ومبررات عدم الالتزام بها

(٣) يعرف الشخص المرخص له بأنه شخص طبيعي أو اعتباري حاصل على ترخيص من الهيئة لممارسة نشاط أو أكثر من أنشطة الأوراق المالية وهي بورصة أوراق مالية، وكالة مقاصة، مدير محفظة الاستثمار، مدير نظام استثمار جماعي، مستشار استثمار، وكيل اكتتاب، أمين حفظ، صانع السوق، وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية، وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية، مراقب استثمار، وكالة تصنيف ائتماني، تقويم الأصول، وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الأوراق المالية بالإضافة إلى أي أنشطة أخرى تحددها الهيئة.

التدقيق الشرعي الخارجي الاطلاع على تقارير هيئة الرقابة الشرعية، ويعد نموذج هيئة أسواق المال في هذا الخصوص أكثر بساطةً مقارنةً بنموذج بنك الكويت المركزي، وفيما يلي مقارنة لأبرز عناصر الحوكمة الشرعية لدى كل من الجهتين الإشرافيتين.

٣- وزارة التجارة والصناعة

منذ تأسيس بيت التمويل الكويتي عام ١٩٧٧، تبنت وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت خطًا واضحًا في السماح بتأسيس شركات بمختلف كياناتها القانونية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في ظل اتجاه عام في الدولة يدعم وجود المؤسسات المالية وغير المالية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويظهر ذلك جليًا في إتاحة المجال للمؤسسين والمساهمين في إمكانية إضافة بنود خاصة بالشريعة الإسلامية في النظام الأساسي للشركة وتعديلاته، وتكرر الأمر مع ظهور شركات التأمين التكافلي في عام ٢٠٠٠ والتي تمثلت الحوكمة الشرعية فيها[١] بوجود هيئة رقابة شرعية مكونة من ثلاثة من علماء الشريعة المتخصصين في مجال المعاملات المالية الإسلامية ولهيئة الرقابة الشرعية الحق في إبداء الرأي وتقديم المشورة الشرعية في أي من الأمور المتعلقة بمعاملات الشركة كما أن لها الحق في حضور الجمعية العمومية للشركة وتقدم الهيئة تقريراً سنويًا شاملاً لمجلس الإدارة يبين خلاصة ما جرى من حالات وما جرى بيانه من آراء في معاملات الشركة ويجب تلاوة هذا التقرير في الجمعية العمومية للشركة،[٢] ومع توسع نمو الصناعة المالية الإسلامية وظهور شركات ترغب في العمل في القطاعات

(١) كما في النظام الأساسي للشركة الأولى للتأمين التكافلي الصادر عام ٢٠٠٠، وتعد الشركة أول شركة تأمين تكافلي في دولة الكويت وهي مدرجة في بورصة الكويت في قطاع التأمين.

(2) https://www.moci.gov.kw/DynamicPage.aspx?uid=1

الاقتصادية المختلفة مع انضباط أعمالها بضوابط الشريعة الإسلامية، وفي عام ٢٠٠٤ وما بعدها انتقل هذا الأمر إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع العقاري وقطاع الطاقة والقطاع الصناعي وغيرها من الشركات التي يرغب المساهمون فيها بأن تكون استثماراتهم متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد كانت البداية بذكر أن عقد التأسيس النظام الأساسي للشركة لا يجيز القيام بأي أعمال ربوية أو منافية لأحكام المعاملات في الشريعة الإسلامية،[١] وكان النموذج المتبع هو وجود هيئة رقابة شرعية مكونة من ٣ أعضاء تقدم الآراء الشرعية للشركة وتكون قراراتها ملزمة وتبدي رأيها بشكل سنوي حول الالتزام بالأحكام الشرعية الإسلامية ويقدم التقرير في الجمعية العمومية للشركة ويدرج في التقرير السنوي، ومن ثم تطور هذا الأمر مع صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ بإصدار قانون الشركات والذي تناول ذكر هيئة الرقابة الشرعية بشكل واضح وصريح لأول مرة في قوانين وزارة التجارة والصناعة، ومن مؤشرات ذلك زيادة اهتمام الوزارة بهذا الأمر إذ أصبح وجود تقرير هيئة الرقابة الشرعية ضرورياً للحصول على موافقة وزارة التجارة والصناعة بعقد الجمعية العمومية بشقيها العادية وغير العادية،[٢] بل تطور الأمر إلى قيام الوزارة بالتحفظ على الشركة في حال كان تقرير

(١) وذلك بالرجوع إلى الموقع الإلكتروني لإحدى الشركات العقارية المدرجة في بورصة الكويت وهي شركة اعيان العقارية والاطلاع على مستندات التأشير في السجل التجاري وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي والذي تم في عام ٢٠٠٤.

(٢) وهو ما جعل وزارة التجارة والصناعة تتحفظ في الجمعية العمومية للشركة في حال عدم تعيين هيئة رقابة شرعية كما في حالة شركة بيت أصول لتأجير السيارات والمنشورة في جريدة الكويت اليوم العدد ٦٠٤ بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠١٧.

هيئة الرقابة الشرعية متحفظاً، ومما عكسه مشروع القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ مسؤولية الشركة بالتقيد فيما تجريه من تصرفات بأحكام الشريعة الإسلامية، وأن تشكل لديها هيئة مستقلة للرقابة الشرعية على أعمال الشركة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة بغرض إبداء الرأي الشرعي حول التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية ويشمل هذا القانون جميع الشركات المرخصة من وزارة التجارة والصناعة والتي تعمل وفق أحكام الشريعة وهو ما يعكس دورها في إيجاد بيئة رقابية تحقق الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية إضافةً إلى استثناء الشركات الخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال من الإلزامية بوجود هيئة الرقابة الشرعية كما نصت عليه المادة ١٥ من قانون الشركات رقم ١ لعام ٢٠١٦[1]، فيما شهد قطاع التأمين نقلة نوعية بجعل وحدة تنظيم التأمين هي الجهة الاشرافية على قطاع التأمين بشقيه التقليدي والتكافلي بدولة الكويت، ومن المنتظر صدور اللائحة التنفيذية للوحدة والتي ستحدد نموذج الحوكمة الشرعية المطلوب اتباعه، مع بقاء الممارسة الحالية لشركات التأمين التكافلي بدولة الكويت بوجود هيئات رقابة شرعية كما هو منصوص عليه في قانون الشركات رقم ١ لعام ٢٠١٦.

(١) نص الاستثناء هو "دون الإخلال بأحكام القانون رقم (٧) لسنة٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية في شأن الأشخاص المرخص لهم بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية"، وهو ما يعكس وجود تنسيق بين هيئة أسواق المال ووزارة التجارة بالنسبة لتلك الشركات المرخصة من هيئة أسواق المال، ويكون محور الاستثناء هو عدم الإلزامية بوجود هيئة رقابة شرعية والإلزامية بوجود تدقيق شرعي خارجي على تلك الشركات.

جدول رقم ١ (مقارنة بين أبرز مكونات نماذج الحوكمة الشرعية عن بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال)

المقارنة	بنك الكويت المركزي	هيئة أسواق المال
هيئة الرقابة الشرعية.	جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، يقوم بالإشراف على معاملات وأنشطة ومنتجات البنك والتأكد من أنها متفقة مع أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية.	هيئة مستقلة من المتخصصين في فقه المعاملات لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة تعينهم الجمعية العامة أو اجتماع الشركاء للشخص المرخص له بمزاولة أنشطة الأوراق المالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، لتقوم بالمهام المبينة بالمادة ٢-٢-٨ (من الكتاب الخامس) أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون من اللائحة التنفيذية.
إلزامية تعيين هيئة رقابة شرعية	نعم	لا
الشهادات المهنية	إلزامية (شهادة المدقق الشرعي المعتمد)	إلزامية، شهادات أكاديمية ومهنية وبرنامج المؤهلات المهنية[1]
المدقق الشرعي الداخلي	خبرة سنتين، لا حكم عليه، الحصول على شهادة أكاديمية وشهادة المدقق الشرعي المعتمد	خبرة سنتين، لا حكم عليه، الحصول على شهادات أكاديمية ومهنية وبرنامج المؤهلات المهنية
المدقق الشرعي الخارجي	خبرة سنتين، لا حكم عليه، الحصول على شهادة أكاديمية وشهادة المدقق الشرعي المعتمد	خبرة خمس سنوات، لا حكم عليه، الحصول على شهادة جامعية في مجال الشريعة الإسلامية أو مؤهل مهني في مجالات فقه المعاملات المالية
عدد الأعضاء في كل هيئة	٣ على الأقل	٣ على الأقل
مهام الهيئة	الافتاء وابداء الراي	الافتاء-اعتماد السياسات والاجراءات
تكرار تقرير الهيئة	سنوي	نصف سنوي
القانون المنظم	تعليمات ٢٠١٦	قرار ١٢٨ لسنة ٢٠١٩
عدد الشركات	٥	١٨

(١) ملحق رقم(٣) المؤهلات العلمية والخبرات العملية الواجب توافرها في المناصب والوظائف واجبة التسجيل لدى الشخص المرخص له وفقًا لقواعد الكفاءة والنزاهة، الكتاب الخامس، هيئة أسواق المال.

المبحث الثالث
مستجدات هيئات الرقابة الشرعية بدولة الكويت

١ – هيئات الرقابة الشرعية العليا

قام بنك الكويت المركزي في نوفمبر ٢٠١٨ بإصدار تعليماته في شأن قواعد وأسس منح البنوك الإسلامية وشركات الاستثمار وشركات التمويل التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية عمليات التمويل الشخصي للأغراض الاستهلاكية والإسكانية وإصدار البطاقات الائتمانية والذي نص على السماح بقلب الدين ومنح خصم في حال السداد المبكر وهو ما يعبر عنه فقهياً بقاعدة ضع وتعجل، وقد أثارت هذه التعليمات جدلاً واسعاً في الأوساط الفقهية، فقامت بعض البنوك بالتأكيد على التزامها بالقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، فيما أيدت بعض البنوك القرار، وقد أدى هذا الاختلاف والتباين في التعامل ومعالجة هذه الحالة إلى قيام بنك الكويت المركزي بالتفكير جدياً في إنشاء هيئة عليا للرقابة الشرعية، وبناءً على ذلك قامت حكومة دولة الكويت بتقديم مشروع قانون لمجلس الأمة يحمل رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٩ في شأن تشكيل الهيئة العليا للرقابة الشرعية والتي تتبع لبنك الكويت المركزي، وفي فبراير من عام ٢٠٢٠ وافق مجلس الأمة "الجهة التشريعية في دولة الكويت" على مشروع قانون الهيئة العليا للرقابة الشرعية، وبه صدر القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٠ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، حيث تم بموجبه إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية في بنك الكويت المركزي ويضع البنك الأسس والقواعد المتعلقة بتشكيل الهيئة وأسلوب تعيينها وتنظيم عملها وتحديد اختصاصاتها ومكافأة اعضائها، ومن الملاحظ أنه تم إنشاء الهيئة بموجب قانون وليس تعليمات وهو ما يعكس المكانة التي تحوز

عليها الهيئة العليا للرقابة الشرعية والادوار الهامة المناطة بها. وتفعيلاً لدور الهيئة العليا للرقابة الشرعية في المساهمة في تعزيز جوانب الحوكمة الشرعية ورفع الكفاءة الشرعية فقد قام بنك الكويت المركزي فإصدار تعميمه إلى كل البنوك الإسلامية، والذي ينص على أنه لا يجوز أن يعرض على الجمعية العامة للبنك مرشح هيئة الرقابة الشرعية، وكذلك مدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، ما لم توافق عليه الهيئة العليا للرقابة الشرعية في بنك الكويت المركزي[1] على أن يتم ذلك إخطار بنك الكويت المركزي بأسماء المرشحين لعضوية هيئة الرقابة الشرعية قبل ٤٥ يومـًا من التاريخ المقرر لانعقاد الجمعية العامة للبنك.

وفيما يخص هيئة أسواق المال فإن الهيئة تضم في تكوينها مجلسـًا استشاريـًا للرقابة الشرعية ويعد هذا المجلس هو المرجع في كل ما يتعلق بقرارات الهيئة في مجال الأنشطة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ولكن ليس لآرائه وقراراته صفة الإلزام وإنما هي آراء استشارية. ويتكون المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية من خمسة أعضاء على الأقل من الخبراء المتخصصين في فقه المعاملات المالية الإسلامية والقانون والاقتصاد والعلوم الإدارية، على أن تكون الأغلبية في تشكيل هذا المجلس من المختصين في الشريعة، وتكون مهمته الرئيسية في إبداء الرأي الشرعي حول مختلف المسائل الشرعية التي تحال له من مجلس المفوضين والمنتجات الجديدة والمسائل المتعلقة عمل الهيئة في مجالات عمل الأشخاص المرخص لهم الذين يعملون وفق أحكام الشريعة الإسلامية وإبداء الرأي واقتراح اللوائح والقواعد في جميع الأمور

(١) كما هو منشور في جريدة القبس الكويتية كما في عدد ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٠،

https://alqabas.com/article/5819867

الشرعية[1]، وقد عقد المجلس منذ تأسيسه ١٦٨ اجتماعاً وقدم ١٠ أبحاث و ٤٦ دراسة وإفادة وراجع ١١ عقداً و ٣٥ صندوقاً. وفيما يلي مقارنة بين كل من الهيئة العليا للرقابة الشرعية والمجلس الاستشاري للرقابة الشرعية. كما يلاحظ وجود حالة من اختلاف الآراء بين المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية وقرار مجلس المفوضين حول إلزامية تعيين هيئة الرقابة الشرعية إذ يرى المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية إلزامية تعيين هيئة رقابة شرعية بينما يرى مجلس المفوضين الاكتفاء بالجوازية في تعيين هيئة الرقابة الشرعية.

جدول رقم ٢ (مقارنة بين الهيئة العليا للرقابة الشرعية والمجلس الاستشاري للرقابة الشرعية)

المقارنة	بنك الكويت المركزي	هيئة أسواق المال
هيئة استشارية أو عليا للرقابة الشرعية	الهيئة العليا للرقابة الشرعية وهي هيئة تتبع بنك الكويت المركزي أنشئت بهدف تعزيز الاستقرار المالي، وترسيخ حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية وفق أفضل الممارسات العالمية، وذلك سعيًا إلى تعزيز الالتزام الشرعي في العمل المصرفي الإسلامي	مجلس استشاري للرقابة الشرعية يتبع مجلس مفوضي هيئة أسواق المال، ويكون هذا المجلس هو المرجع في كل ما يتعلق بقرارات الهيئة في مجال الأنشطة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مع عدم إلزامية قراراته،
القانون أو اللائحة المنظمة	القانون (رقم ٣ لسنة ٢٠٢٠)	اللائحة التنفيذية لهيئة اسواق المال ٢٠١٥ – الكتاب الثاني
التبعية	بنك الكويت المركزي	مجلس مفوضي هيئة أسواق المال
الوظائف المناطة بها	إبداء الرأي وتقديم المشورة للبنك المركزي بشأن شرعية المعاملات المالية التي تتم بينه وبين البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية،	إبداء الرأي الشرعي حول مختلف المسائل الشرعية التي تحال له من مجلس المفوضين والمنتجات الجديدة والمسائل المتعلقة عمل الهيئة في

(١) للاستزادة من مهام المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية، أنظر مادة ٦-٤ الفصل السادس، الكتاب الثاني، اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال، الكويت، ٢٠١٥.

	والتعليمات التي يصدرها البنك إلى تلك المؤسسات، إلى جانب اقتراح الإرشادات الشرعية العامة للمنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية والتعليمات المنظّمة لأعمال هيئات الرقابة الشرعية، والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، وحوكمة أنشطة الفتوى والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. الموافقة المسبقة على المرشحين لعضوية هيئات الرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والبت في الخلافات التي قد تحدث بين أعضاء تلك الهيئات، أو في حال عدم توصلها لرأي شرعي محدد في مسألة معروضة عليها، وإبداء الرأي الشرعي فيما يحال إلى الهيئة المركزية من المحاكم أو مراكز التحكيم بشأن قضايا العمل المصرفي والمالي الإسلامي.	مجالات عمل الأشخاص المرخص لهم الذين يعملون وفق أحكام الشريعة الإسلامية وإبداء الرأي واقتراح اللوائح والقواعد في جميع الأمور الشرعية
الإلزامية	تعد قراراته مرجعية لبنك الكويت المركزي ولم يوضح القانون الإلزامية من عدمها	مع كونه مرجعاً شرعياً للهيئة أسواق المال إلا أنه لا توجد إلزامية لقرارات المجلس
عدد الأعضاء	٤	٥

٢- مستجدات تعليمات الحوكمة بشأن هيئات الرقابة الشرعية

أ- بنك الكويت المركزي

أتت تعليمات بنك الكويت المركزي والصادرة في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٦ والمعنونة بتعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية لترسم مستقبل جديد لصناعة الحوكمة الشرعية في دولة الكويت، وبحسب محافظ بنك الكويت المركزي فإن هذه التعليمات تأتي في إطار الجهود المتواصلة التي يبذلها البنك المركزي للإرتقاء بأنشطة العمل المصرفي الإسلامي في دولة الكويت وتطوير تعليمات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية تماشياً مع أفضل الممارسات في هذا الخصوص[1]، وقد ركزت هذه التعليمات على عدة عناصر من ضمنها هيئة الرقابة الشرعية حيث حلت هذه التعليمات الجديدة محل التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخي ١٥-٦ و ١٩-٦-٢٠٠٣ في شأن قواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، وبالاطلاع على هذه التعليمات فإنه يتضح مدى أهمية الدور المحوري الذي تلعبه هيئة الرقابة الشرعية حيث تعد حجر الزاوية والضابط لباقي عناصر الحوكمة الشرعية حيث وضحت التعليمات طبيعة علاقة الهيئة مع كل من مجلس الإدارة والتدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي، ويلاحظ في هذه التعليمات الإبقاء على تقرير هيئة الرقابة الشرعية، وبالنظر في هذه التعليمات فإنه يتضح تركيز التعليمات في الفصل الثالث منها على هيئة الرقابة الشرعية مع استحداث آليات جديدة لاختيار أعضاء الهيئة وتقييمهم بشكل سنوي، إضافةً لذلك فإن التعليمات وضعت حداً أعلى لعضويات أعضاء الهيئات الشرعية بثلاثة بنوك إسلامية كحد أقصى، كما أنه لا يجوز أن تضم هيئة الرقابة الشرعية في عضويتها أيا من أعضاء مجلس الإدارة أو الجهاز

(1)https://www.cbk.gov.kw/ar/cbk-news/announcements-and-press-releases/press-releases/2016/12/201612201332-press-release-cbk-issues-instructions-on-shariah-supervisory-governance-for

التنفيذي في البنك أو مساهمين ذوي تأثير فعال، وقد جوزت هذه التعليمات حضور عضو هيئة الرقابة الشرعية لاجتماعات الهيئة عبر وسائل الاتصال الحديثة.

ب- هيئة أسواق المال

قامت هيئة أسواق المال باستحداث توصيف جديد لهيئة الرقابة الشرعية والأعمال والتقارير المناطة بها وذلك بحسب القرار رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٨ كما سبق بيانه، فيما حدد القرار قرار رقم (١٢٨) لسنة ٢٠١٩ طبيعة العلاقة بين هيئة الرقابة الشرعية وغيرها من عناصر الحوكمة الشرعية، فيما استمرت هيئة أسواق المال بدورها الهام في إنفاذ القانون وإصدار قرارات تأديبية بحق بعض الجهات التي جمعت بين دوري التدقيق والاستشارات الشرعية، حيث صدر قرار مجلس التأديب المخالفة المقيدة برقم «٢٠٢٠/٥٩ مجلس تأديب» «٢٠٢٠/٦١ هيئة» ضد شركة بيت التدقيق الشرعي وذلك لعدم قيام الشركة بالفصل بين مهام التدقيق الشرعي الخارجي ومهام الاستشارات الشرعية بشكل فعلي. لقيام الشركة بتوقيع ثلاثة عقود لتقديم خدمة الاستشارات الشرعية بالإضافة إلى تقديم خدمة التدقيق الشرعي الخارجي.

٣- مسألة: شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه[1]

شهدت دولة الكويت في أكتوبر ٢٠١٩ طرح أسهم شركتي بورصة الكويت وشمال

(١) تأسست شركة شمال الزور الأولى لبناء وتنفيذ وتشغيل وإدارة وصيانة محطة الزور الشمالية المرحلة الأولى ش.م.ك كشركة مساهمة كويتية وتعتبر أول مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف إنشاء وتشغيل محطة "الزور الشمالية الأولى" لتوليد الطاقة وتحلية المياه وفق قانون ٣٩ لسنة ٢٠١٠ بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت، المرجع صفحة شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه على موفع هيئة الشراكة، تمت زيارة الموقع بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠٢٠

- هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص(kapp.gov.kw)

الزور الأولى للطاقة والمياه للاكتتاب العام للمواطنين الكويتيين، حيث تم طرح حصة ٥٠٪ من أسهم شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه، وتأتي أهمية هذا الطرح العام الأولي كونه أول مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص طويل الأجل تقوم بطرحه هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، و أول اكتتاب عام لشركة تعمل في قطاعي الطاقة والمياه بدولة الكويت – وعند صدور نشرة الطرح العام الأولي وقراءة وتحليل وفحص توافق الشركة مع أحكام الشريعة الإسلامية ظهر جلياً تجاوز نسبة القروض التقليدية ٧٠٪ من إجمالي اصول الشركة. وقد أصدرت هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الفتوى رقم ٢٢ه-٢٠١٩ بعدم جواز الاكتتاب في شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه وأيد هذا القرار ووافقه العديد من هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، فيما ذهب الأستاذ الدكتور السيد محمد الطبطبائي لجواز الاكتتاب في الشركة[١]، وهو ما أدى إلى أمرين أولهما حدوث خلاف فقهي وثانيهما قيام المواطنين بالاكتتاب ثم سحب أموالهم وهو ما أدى لقلة عدد المكتتبين ومحدودية حجم تغطية الاكتتاب مقارنةً بتجارب اكتتابات عام سابقة حيث تم تغطية الاكتتاب بنسبة ١٤٪ فقط مقابل تغطية اكتتاب شركة الاتصالات الكويتية بنسبة ٨٥٪ من إجمالي تعداد المواطنين الكويتيين [٢]. إن هذا الاكتتاب جعل مؤسسات إخبارية عالمية كوكالة بلومبرج الإخبارية العالمية والمتخصصة بالأعمال حيث صلتت

(١) الفتوى الصادرة عن مكتب الأستاذ الدكتور سيد محمد الطبطبائي بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ والتي اطلع عليها الباحثان.

(2) AlShurafa, Mohamad, Shariah challenges in Kuwait's Islamic capital market ,Oct 2020 mVolume17.Issue40

الضوء على هذه الحالة من حيث تباين الآراء الفقهية وانعكاسها على الاكتتاب. واستجابةً لرغبة شريحة واسعة من المواطنين فقد صرح سعادة معالي وزير المالية الكويتي رئيس اللجنة العليا لهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص براك الشيتان إن اللجنة قررت أن يتم تأسيس الشركات التي تطرحها الهيئة للاكتتاب العام متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية(١). واستمر الجدل حول هذا الموضوع مع بدأ تداول السهم في بورصة الكويت بسماح بعض الشركات الاستثمارية الإسلامية بالتداول على سهم شركة الزور بينما ذهبت بعض الشركات الاستثمارية الإسلامية الأخرى لمنع عملائها من التداول على السهم وذلك بناءً على آراء الهيئات الشرعية للشركات الاستثمارية الإسلامية.

تحليل مستجدات هيئات الرقابة الشرعية

بدايةً لعبت هيئات الرقابة الشرعية الدور الأبرز في إيجاد بنية تحتية للصناعة المالية الإسلامية في دولة الكويت وذلك بالفتاوي والاجتهادات الفقهية الصادرة عنها والتي كانت داعماً لنمو وتقدم الصناعة المالية الإسلامية، تلا ذلك التوسع في حضور تلك الهيئات وانتشارها ومساهمتها في مختلف قطاعات المالية الإسلامية، فيما مثلت تجارب تحول المؤسسات المالية التقليدية الكويتية إلى مؤسسات مالية إسلامية إنجازاً كبيراً لهيئات الرقابة الشرعية خاصةً في ظل عدم وجود تعليمات من الجهات الإشرافية في هذا الخصوص، ويلاحظ أدناه ان التطور التاريخي لوظائف الالتزام الشرعي بدولة

(١) وزير المالية: «الشراكة» قررت تأسيس الشركات التي تطرحها للاكتتاب متوافقة مع الشريعة – الراي (alraimedia.com)

الكويت قد أخذ الترتيب التالي:

تعد تجارب هيئات الرقابة الشرعية في دولة الكويت ذات طابع متميز، بدايةً بسبب وجود تنوع في نماذج الحوكمة الشرعية، إضافةً إلى وجود عدة جهات إشرافية كل منها يحدد إطار لعمل ومهام هيئة الرقابة الشرعية، وتتنوع هذه الجهات الإشرافية في توصيف مهام هيئة الرقابة الشرعية إما بالجمع بين وظيفتي الاستشارات والتدقيق كنموذج بنك الكويت المركزي ووزارة التجارة والصناعة، أو الفصل بين الوظيفتين كما في حالة هيئة أسواق المال، ويبلغ عدد المؤسسات المالية في دولة الكويت ١٢٩ مؤسسة مالية كما أن دولة الكويت تعد رائدة عالمياً في مجال علماء الشريعة بوجود أكثر من ٦٨ مؤسسة مالية إسلامية لديها ٣ أعضاء هيئة رقابة شرعية على الأقل[١]، كما يعكس وجود لجنة فرعية للمعايير الشرعية تابعة للمجلس الشرعي في أيوفي دوراً مهماً لدولة الكويت في هذا المجال، وتتميز دولة الكويت بوجود عدد من شركات الاستشارات الشرعية والتدقيق الشرعي الخارجي[٢] للمساعدة في تحقيق أهداف المؤسسات المالية الإسلامية في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية واللوائح والتعليمات ذات الصلة والصادرة عن

(1) Central bank of Kuwait, Islamic Finance in Kuwait Broadening Horizons Report, Kuwait, 2018

(٢) حسب استقراء الباحث واطلاع، فإن عدد شركات الاستشارات الشرعية تتعدى ١٠ شركات، بينما يبلغ عدد تلك المسجلة كمكتب تدقيق شرعي خارجي في دولة الكويت ٧ شركات بحسب سجل مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي لدى هيئة أسواق المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

الجهات الإشرافية[1].

يشير واقع هيئات الرقابة الشرعية لوجود شكلين رئيسيين من هيئات الرقابة الشرعية، الأول هو العضويات المنفردة على صعيد الهيئة الشرعية الواحدة للمؤسسة المالية الإسلامية وهي ممارسة ملاحظة في قطاع البنوك الإسلامية، فيما تأخذ هيئات الرقابة الشرعية لدى شركات التمويل والاستثمار وصناديق الاستثمار والشركات التجارية بمختلف أشكالها ومنها تلك المدرجة في بورصة الكويت شكل تعيين شركة استشارات شرعية لتؤدي مهام هيئة الرقابة الشرعية، وبالنظر لهيئة أسواق المال وكما في منتصف ٢٠٢٠ فإنه توجد في دولة الكويت سبع شركات استشارات شرعية مسجلة لدى هيئة أسواق المال كمكاتب تدقيق شرعي خارجي مسجلة لدى الهيئة، فيما تتواجد شركات استشارات شرعية تقدم هذه الخدمة وليست مسجلة لدى هيئة أسواق المال، وبالنظر في الشركات المدرجة في بورصة الكويت والبالغ عددها كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ عدد ١٧٣ شركة مدرجة موزعة على ١٣ قطاعاً فإنه يتضح وجود شريحة هامة من الشركات التي تتواجد بها هيئات للرقابة الشرعية، حيث أن ٦١ شركة مدرجة في بورصة الكويت تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ولديها هيئات رقابة شرعية تتنوع في نماذج حوكمة هيئات الرقابة الشرعية وذلك من أصل ١٧٣ شركة وهو ما يمثل ٣٥٪ من إجمالي الشركات المدرجة، ومما تجدر الإشارة إليه أن تغيير في هيئة الرقابة الشرعية للشركات

(١) محمد الشرفا، د. أحمد سفيان عبدالله، د. قمر الزمان بن نور الدين (٢٠٢٠). نماذج الحوكمة الشرعية لمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الكويت: دراسة استكشافية. المجلة الدولية لدراسات العالم الإسلامي، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (IIUM)، العدد ٢، ديسمبر ٢٠٢٠.

المدرجة في بورصة الكويت تعد معلومة جوهرية يلزم الإفصاح عنها بحسب لوائح هيئة أسواق المال[١]، ويمكن تصنيف الشركات التي لديها هيئات الرقابة الشرعية في قطاعات بورصة الكويت على النحو التالي:

جدول رقم ٣(الشركات التي تحتوي على هيئة رقابة شرعية ومدرجة في بورصة الكويت)

القطاع	البنوك	خدمات مالية	عقار	تأمين	صناعية	خدمات استهلاكية	اتصالات	نفط وغاز	صحة رعاية	سلع استهلاكية
عدد الشركات	١١	٤٩	٣٩	٨	٢٩	١٤	٥	٦	٣	٣
الشركات الإسلامية	٥	١٩	١٩	٢	٧	٢	٢	٣	١	١

إن هيئات الرقابة الشرعية في دولة الكويت تعد داعماً أساسياً في بنية العديد من الشركات المدرجة في بورصة الكويت، فعلى سبيل المثال تتواجد ٦ شركات لديها هيئات رقابة شرعية من أصل ٢١ شركة مدرجة[٢] على قائمة مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال "MSCI" لقائمة الأسهم التي ستشملها ترقية بورصة الكويت إلى مصافّ الأسواق الناشئة على المؤشرات[٣] وهو ما يوضح حضوراً هاماً للشركات التي لديها

(١) مادة ٤-١-١، الفصل الرابع، الكتاب الخامس، اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال، دولة الكويت، ٢٠١٥.

(٢) بناءً على استقراء الباحث.

(٣) موقع بورصة الكويت https://www.boursakuwait.com.kw/MSCI/index.html ، تمت زيارة الموقع بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٢٠.

هيئات رقابة شرعية في أبرز مؤشرات الأسهم العالمية.

إن من أهم ما يميز تجارب هيئات الرقابة الشرعية في دولة الكويت أن قراراتها ملزمة وذلك بحسب قانون الشركات رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ وهو ما أيده قانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦، إن هذا الأمر يعطي مكانة هامة للهيئة ويساهم بقدر ما في استقلاليتها.

وبالنظر إلى ما مرت به تجارب الحوكمة الشرعية لهيئات الرقابة الشرعية فإنها تنقسم إلى ممارستين، الأولى هي الالتزام الذاتي والتي تقوم فيها مؤسسات السوق بتعيين مستشار أو هيئة رقابة شرعية في ظل عدم وجود تعليمات من الجهة الإشرافية، ويعد اتجاه العديد من الشركات للتعاقد مع شركات استشارات شرعية أمراً واضحاً في ظل قناعة بوجود مهنية في عمل هذه الشركات ومعقولية الأتعاب الخاصة بهذه الشركات ووجود غريق مهني يساعد في اعمال الاستشارات الشرعية وأمانة هيئة الرقابة الشرعية، ويمكن تلخيص أبرز المراحل والتجارب كما يلي:

جدول رقم ٤ (مقارنة تطور تجارب الحوكمة الشرعية لهيئات الرقابة الشرعية بدولة الكويت)

التجربة الأولى	القطاع أو الشركات	أهم الملامح
التجربة الأولى (١٩٧٨-٢٠٠٣)	بيت التمويل الكويتي وشركات التمويل الإسلامية	ممارسات السوق أسبق من قرارات الجهة الإشرافية
التجربة الثانية (١٩٩٢-٢٠١١)	شركات الاستثمار الإسلامية	في البداية كانت ممارسات السوق سابقة لتعليمات الجهة الإشرافية، ولكن سرعان ما قامت الجهة الإشرافية بإصدار تعليماتها لحوكمة هذا القطاع

التجربة الثالثة (١٩٧٨-٢٠١٢)	جميع الشركات المرخصة من قبل وزارة التجارة والصناعة بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما فيها شركات التأمين التكافلي	استمرت ممارسات السوق سابقة لتعليمات الجهة الإشرافية لفترة زمنية طويلة جداً وكانت نماذج الحوكمة الشرعية فيها متعددة، إلى أن حين صدور قانون الشركات ٢٥ لسنة ٢٠١٢
التجربة الرابعة (٢٠١١-٢٠١٨)	الأشخاص المرخصون من هيئة أسواق المال بالعمل وفقاً أحكام الشريعة الإسلامية	يلاحظ وجود فجوة في تعليمات هيئة أسواق المال حول عدم ذكر أي تعليمات لحوكمة هيئات الرقابة الشرعية وهو ما أدى إلى استمرار مؤسسات السوق بتعيين هيئات رقابة شرعية مع بقاء تعليمات الحوكمة المتبعة سابقاً إلى حين صدور قرار رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٨

ومما سبق من تجارب يلاحظ أن زمام المبادرة كانت في عدة تجارب ومراحل من مؤسسات السوق وبعدها تأتي حوكمة الجهة الإشرافية لهذا القطاع، ولكن الوضع مستقبلاً يتصور أن يكون بالشكل المعاكس من حيث قيام الجهة الإشرافية بوضع ملامح الشكل الجديد لحوكمة هيئات الرقابة الشرعية بوجود هيئة رقابة شرعية عليا كتجربة بنك الكويت المركزي تقوم بوضع أسس وإطارات عامة لتوحيد الفتاوى والممارسات

على صعيد المنتج الواحد ومعيرتها والعمل على تناسق الفتاوى والآراء الشرعية وهو ما يتصور أنه سيحدث نقلة نوعية وتغييراً كبيراً في عمل هيئات الرقابة الشرعية وبالتالي فإنه من المتوقع القيام ببعض التعديلات سواءً تشريعية وذلك بتعديل المادة رقم ٣٠ من قانون البنوك الإسلامية لعام ٢٠٠٣ والتي توضح آلية عمل ومهام هيئة الرقابة الشرعية أو تعديل تعليمات ٢٠١٦ والخاصة بحوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الكويتية. إن هيئات الرقابة الشرعية كانت وما زالت نواة هامة لاستدامة الصناعة المالية الإسلامية، ومه هذا الدور الكبير إلا أنه من المتوقع أن تركز هيئات الرقابة الشرعية جهودها في المسائل والنوازل المستجدة وتطوير المنتجات.

دور هيئات الرقابة الشرعية عبر المراحل المختلفة	دور هيئات الرقابة الشرعية المتوقع مستقبلاً
الفتوى	الفتوى في المسائل المستجدة
الاستشارات الشرعية	الاستشارات الشرعية
التدقيق الشرعي	اعتماد السياسات والإجراءات
الالتزام الشرعي	تطوير المنتجات
البحث الشرعي والتدريب	
تطوير المنتجات	

ومما يشار إليه هو قيام هيئة أسواق المال في أول لائحة تنفيذية للقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ والصادرة في ٢٠١١ بقيامها بالفصل بين وظيفتي الإفتاء والتدقيق الشرعي، ورغم ذلك لم يصدر عن الهيئة أي قرار بتنظيم مهنة الافتاء او الاستشارات الشرعية على عكس ما حصل في حالة التدقيق الشرعي الخارجي.

كما أن الهياكل الحالية لهيئات الرقابة الشرعية في دولة الكويت توضح الدور الكبير

الذي تلعبه شركات الاستشارات الشرعية في دولة الكويت وذلك بكون أغلب الشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تقوم بتعيين شركات استشارات شرعة لشغل هذا المنصب عوضاً عن تعيين أشخاص طبيعيين في عضوية هيئات الرقابة الشرعية وذلك كسباً للخبرات المتراكمة لتلك الشركات ومستوى المهنية العالية فيها والأتعاب المقبولة. ومما يشار إليه إلى ان التباين في نموذجي الحوكمة الشرعية لهيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي في موضوع هيئة الرقابة الشرعية ينبع من عدة أمور كونه فصل بين وظيفتين متعارضتين وأن هناك حاجة لتطور الحوكمة الشرعية بعد ما يزيد عن ٤٠ عاماً من نشأة الصناعة المالية الإسلامية في دولة الكويت، ويعد إصدار بنك الكويت المركزي لتعميم اعتماد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية من قبل هيئة الرقابة الشرعية العليا وذلك بعد شهر من إنشاء الهيئة بمثابة تفعيل لدور الهيئة وبداية نشاط رقابي في ضبط العديد من المسائل الشرعية في الأشخاص الخاضعين لرقابة الكويت المركزي.

كما ويشمل الاستشراف المستقبلي إعطاء المزيد من الصلاحيات للمجلس الاستشاري للرقابة الشرعية التابع لمجلس مفوضي هيئة أسواق المال والهيئة العليا للرقابة الشرعية التابعة لبنك الكويت المركزي في ظل بعض التحديات الشرعية مثل عدم وجود حد أعلى لعضويات أعضاء هيئات الرقابة الشرعية والذي يعيق من تطوير صف ثاني من أعضاء هيئات الرقابة الشرعية، وفي هذا السياق من الجدير الاطلاع ونقل التجربة الماليزية في هذا الخصوص والتي تلزم بحد أعلى من العضوية في كل قطاع من

قطاعات المالية الإسلامية[1]، ويقترح أن تكون عضويتين في كل بنك إسلامي وشركة استثمار إسلامية وصندوق استثماري إسلامي وشركة تأمين تكافلي وهو ما يعد تحقيقاً لاستدامة الصناعة المالية الإسلامية وهيئات الرقابة الشرعية في دولة الكويت، إن عدم وجود معايير شرعية إلزامية وعدم توحيد الممارسات على صعيد المنتج الواحد وعدم وجود قوائم شرعية موحدة للأسهم المتوافقة مع الشريعة يعد من التحديات التي من الممكن معالجتها وتطوير البنية التحتية لقطاعات المالية الإسلامية في دولة الكويت لاحتوائها وذلك بالإلزامية بوجود معايير شرعية موحدة بهدف عدم تنافسية الفتوى وتعزيز الجودة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية والتركيز على الانتقال لمرحلة المقاصد الشرعية في المنتجات المالية الإسلامية وتعزيز المنتجات القائمة على المشاركة بما يحقق مقاصد شرعية هامة، إن المرحلة المقبلة تتطلب إعادة توزيع للأدوار الشرعية للمزيد من الاستدامة لصناعة الحوكمة الشرعية وليس بهدف نزع صلاحيات أو ما شابه. وأخيراً وفيما يتعلق بحالة شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه فإن ضعف الإقبال في الاكتتاب كان بسبب صدور فتاوي شرعية لا تجيز الاكتتاب في الشركة، وهو ما يستدعي دراسة لمثل هذا الأمر لضمان عدم تكراراه ومما يقترح هو صدور الفتاوى في مثل هذه الحالة من المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية حصراً.

(١) المادة رقم ٥.٤، المبدأ رقم ٥، نموذج الحوكمة الشرعية الصادر عن بنك نبجارا ماليزيا، ٢٠١٩.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، رب لك الحمد كله ، ولك الشكر كله، ثم الصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين نبينا محمد –صلى الله عليه وسلم–وعلى آله وصحبه الذين سبقونا بجميع الكمالات ، أما بعد: فهذه خاتمة هذا البحث ،أذكر فيها أهم ما ظهر لي من نتائج ، ثم أتبع هذه النتائج بما ظهر لي من توصيات أرجو الاستفادة منها، والعمل بها، وأبرز هذه النتائج والتوصيات ما يلي:

أولا: النتائج

تتباين تعريفات هيئة الرقابة الشرعية وأدوارها بين الجهات الإشرافية بدولة الكويت.

- لعبت هيئات الرقابة الشرعية دوراً أساسيـًا في دعم وجود وتطور الصناعة المالية الإسلامية بدولة الكويت.
- يعد نموذج الحوكمة الشرعية لهيئات الرقابة الشرعية أكثر النماذج التي تعطي صلاحية لعمل هيئة الرقابة الشرعية وذلك بدعم من قانون ٢٠٠٣ و تعليمات ٢٠١٦.
- أحدث نموذج هيئة الرقابة الشرعية الصادر عن هيئة أسواق المال تطوراً من ناحية الأدوار المناطة بهيئة الرقابة الشرعية والتي كان أبرزها فصل مهمة التدقيق الشرعي عن هيئة الرقابة الشرعية وتكليف مكتب التدقيق الشرعي الخارجي بهذه المهمة.
- يعد قانون رقم ٣ لعام ٢٠٢٠ بشأن إنشاء هيئات الرقابة الشرعية العليا نقطة هامة في مسيرة الحوكمة الشرعية ودافعـًا للوصول لأعلى مستويات الجودة الشرعية في المؤسسات المرخصة من بنك الكويت المركزي.

- تعد دولة الكويت الدولة الخليجية الوحيدة التي تتواجد فيها هيئات ومجالس استشارية عليا للرقابة الشرعية لقطاعي البنوك وشركات الاستثمار الإسلامية.
- لعبت الرقابة المجتمعية (الشعبية) دوراً هاماً في دعم قرارات هيئات الرقابة الشرعية بعدم جواز الاكتتاب في أسهم شركة شمال الزور الاولى للطاقة والذي نتج عنه تحول جذري في مسيرة الاكتتابات العامة للشركات التي تتم طرحها للاكتتاب العامة من هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ثانيا: أهم التوصيات

- تعد وظيفة الالتزام الشرعي من أهم ما يجب إضافته لنماذج الحوكمة الشرعية في دولة الكويت نظراً لما يؤديه من دعم في تحويل قرارات هيئة الرقابة الشرعية إلى خطوات عمل وتحديث السياسات والاجراءات وفقاً لذلك.
- دعماً لقرار هيئة الشراكة بطرح الشركات المتوافقة للاكتتاب العام فإنه من المهم وجود مستشار أو هيئة للرقابة الشرعية ضمن هيكل هيئة الشراكة للقيام بهذا الأمر.
- من المهم أن يلعب المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية التابع لهيئة أسواق المال المزيد من الأدوار الهامة وبشكل خاص في أمر ضبط الفتوى لضمان عدم تكرار ما حصل من اختلاف في الآراء الشرعية كما في حالة شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه.
- من الجدير تطبيق الفصل بين مهمتي الفتوى والتدقيق الشرعي لضمان المزيد من الجودة الشرعية والفصل بين المهام المتعارضة وتحقيق لمبادئ الاستقلالية والمسؤولية والمساءلة خاصةً وأن دولة الكويت من رواد العمل المالي الإسلامي وأقدمها عالمياً.

المصادر والمراجع

١- أبو داوود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

٢- اسماعيل بن حماد الجواهري، الصحاح، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، د.ت.

٣- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) سنن الترمذي، تحقيق وتعليق، أحمد محمد شاكر، وغيره، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ- ١٩٧٥.

٤- تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية، بنك الكويت المركزي، الفصل الثالث، المحور الثالث.

٥- الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ص١٦٧.

٦- الحسيني، محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، ٢/ ٥١٣ ، دار الهداية.

٧- الحلبي، علي بن برهان الدين، السيرة الحلبية في سيرة الأمين والمأمون، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٠هـ، ط ٣/ ٤٢٤.

٨- حمد فؤاد الدين، بهجة، نحو معايير للرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي.

٩- الخرافي، عبدالمحسن الجارالله، رواد الاقتصاد الاسلامي المنطلقون من تجربة "بيتك".

١٠-الذياب، محمد طارق، (٢٠١٦)، الرقابة الشرعية على المؤسسات المالية (الكويت أنموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

١١-الصلاحين، عبد المجيد محمد، هيئات الفتوى والرقابة الشرعية ودورها في المصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المؤسسات المالية معالم الواقع وآفاق المستقبل، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، ٧-٩ ربيع الآخر ١٤٢٦هـ.

١٢-طاف، محمد، الرقابة الشرعية في المؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، دار النهضة، ط١.

١٣-العومي، أحمد، واقع الرقابة الشرعية في الكويت، بحث مقدم لمؤتمر التدقيق الشرعي الأول، شركة شورى للاستشارات الشرعية، الكويت.

١٤-العياشي، فداء، الرقابة الشرعية ودورها في ضبط أعمال المصارف الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة.

١٥-عيسى، داود سلمان، (٢٠١٩)، الحوكمة وتطبيقاتها على التدقيق والرقابة الشرعية دراسة تأصيلية فقهية (الكويت أنموذجاً)، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، الأردن.

١٦-القري، حمد علي، الاختصاص القانوني والحماية الجنائية للهيئات الشرعية.

١٧-القطان، محمد، الرقابة الشرعية الفاعلة في المصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد في جامعى أم القرى، ١٤٢٥ه المصيليت، ناصر جكعان ناصر، (٢٠١٨)، دور حوكمة الرقابة الشرعية في الحد من إدارة الأرباح في المصارف الإسلامية الكويتية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق- الأردن.

١٨-اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال، الكتاب الأول، التعريفات، هـ ١

١٩-مادة ٤-١-١، الفصل الرابع، الكتاب الخامس، اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال، دولة الكويت، ٢٠١٥.

٢٠-المادة رقم ٥.٤، المبدأ رقم ٥، نموذج الحوكمة الشرعية الصادر عن بنك نبجارا ماليزيا، ٢٠١٩.

٢١-مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) معيار رقم (٩)، ٢٠٠٩.

٢٢-محمد الشرفا، د. أحمد سفيان عبدالله، د. قمر الزمان بن نور الدين (٢٠٢٠). نماذج الحوكمة الشرعية لمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الكويت: دراسة استكشافية. المجلة الدولية لدراسات العالم الإسلامي، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (IIUM).

٢٣-محمد الشرفا، د. أحمد سفيان عبدالله، د. قمر الزمان بن نور الدين (٢٠٢٠). تعليمات الحوكمة الشرعية لمؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الكويت: دراسة تاريخية. مجلة بيت المشورة.

٢٤-مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، صحيح مسلم= مسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢٥-مشعل، عبد الباري، إجراءات التدقيق الشرعي ومفاهيمه ونظمه، إدارة وتنفيذ معهد الدراسات المصرفية، ٢٠١٩.

٢٦-مصطفى، إبراهيم، المعجم الوسيط، ص ١٠٠٢، مادة هاء، ط المكتبة الإسلامية، استانبول، تركيا.

٢٧-موقع الشركة الأولى للتأمين التكافلي على الانترنت، تمت زيارة الموقع بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠٢٠.

٢٨-موقع شركة بيت الأوراق المالية على الانترنت، تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠٢٠.

٢٩-الناهض، عبد العزيز، يونس، صوالحي، (٢٠١٨)، دراسة وتحليل تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، الجامعة الإسلامية العالمية الماليزية، مجلة الإسلام في آسيا، المجلد ١٥، العدد١.

٣٠-هيئة الرقابة لمصرف دبي، أشار إليه حمد القطان.

٣١-هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ص١٠٤٦، ٢٠١٥، البحرين.

فهرس الموضوعات

موجز عن البحث ٦٦٨

المقدمة ٦٧٠

المبحث الأول : مفهوم هيئات الرقابة الشرعية مهامها، أهميتها، تأصيلها الشرعي. ٦٧٤

أولاً: مفهوم هيئات الرقابة الشرعية ٦٧٤

ثانيـًا: أهمية هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية ٦٧٦

ثالثـًا: مهام و وظائف هيئات الرقابة الشرعية ٦٧٧

رابعـًا: التأصيل الشرعي لعمل هيئات الرقابة الشرعية وتكييفها الفقهي ٦٧٩

المبحث الثاني : اللوائح والقوانين المنظمة لعمل هيئات الرقابة الشرعية بدولة الكويت

..... ٦٨٢

المبحث الثالث : مستجدات هيئات الرقابة الشرعية بدولة الكويت ٦٩١

الخاتمة ٧٠٧

أولا: النتائج ٧٠٧

ثانيا: أهم التوصيات ٧٠٨

المصادر والمراجع ٧٠٩

فهرس الموضوعات ٧١٣